

واقع صيغ التمويل الإسلامية في الجزائر

- حالة بنك البركة الجزائري -

أ. كريمة وضحة

جامعة البليدة 2

ملخص: تتناول هذه الدراسة لمحة عن صيغ التمويل الإسلامية بصفة عامة، ودراسة تحليلية لصيغ التمويل الإسلامية في بنك البركة الجزائري من خلال عرض لبعض الإحصائيات وتقييم ما هي عليه، لنقف على واقع تطبيقها والصعوبات التي تواجهها البنوك الإسلامية بصفة عامة وبنك البركة الجزائري بصفة خاصة عند تطبيق هذه الصيغ.

الكلمات المفتاحية: صيغ التمويل الإسلامية، البنوك الإسلامية، بنك البركة الجزائري.

Résumé: Cette étude porte sur un aperçu des modes de financement islamiques en général, et l'étude analytique des modes de financement islamiques à Al Baraka Bank Algérie à travers la présentation de quelques-unes des statistiques et évaluer ce qu'il est, pour résister à la réalité de son application et les difficultés rencontrées par les banques islamiques en général et Al Baraka Bank Algérie, en particulier, lors de l'application Ces formules.

Mots-clés: finance islamique, les banques islamiques, Al Baraka Bank Algérie.

مقدمة: تعتبر الشريعة الإسلامية دستور المسلمين تتناول في طياتها كافة المعاملات الملائمة ليعيش الإنسان في أحسن الحالات والظروف، فلذا لم تغفل عن المعاملات المالية وبينت صيغ للتعامل أساسها العدالة جاءت لتوزع الحقوق والالتزامات بين المتعاقدين على مبدأ التعادل في التبادل في المعاوضات والحقوق المستفادة في مقابل الواجبات المستحقة، فالبنوك الإسلامية تقوم بممارسة نشاط الاستثمار وتمويل المشاريع باستخدام صيغ هي في أصلها عقود معروفة في الفقه الإسلامي تم تكييفها مع طبيعة عمل البنك الإسلامي باعتباره وسيطا ماليا، حيث تدعى هذه الصيغ بصيغ التمويل الإسلامية.

وبما أن بنك البركة الجزائري يعتبر الرائد بين البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر كونه أول بنك إسلامي أسس في الجزائر فقد ركزت دراستنا عليه، وتناولت صيغ التمويل الإسلامية التي يتعامل بها بالتحليل والتقييم، وذلك بالاعتماد على بعض الأرقام والنسب التي وردت في تقارير ووثائق هذا البنك، وأشارت الدراسة لأسباب عدم التعامل ببعض الصيغ هادفة لتذليل الصعوبات وإيجاد الحلول.

وبالنظر إلى الإحصائيات المتوفرة من بنك البركة الجزائري، فإن دراستنا سوف تقتصر على السنوات التي توفرت إحصائياتها، وذلك بغرض الوصول إلى بعض الحقائق والاستنتاجات العلمية ولو من خلال هذه الدراسة المختصرة. بما يفيد البحث العلمي وينير الطريق أمام أصحاب القرار لتعزيز أسس وأركان العمل المصرفي الإسلامي وتوسيع فرص التعامل بصيغ التمويل الإسلامية.

1. صيغ التمويل الإسلامية:

تقوم المصارف الإسلامية بممارسة نشاط الاستثمار وتمويل المشاريع باستخدام صيغ هي في أصلها عقود معروفة في الفقه الإسلامي تم تكييفها مع طبيعة عمل البنك الإسلامي باعتباره وسيطا ماليا، حيث تدعى هذه الصيغ بصيغ التمويل الإسلامي والتي سنتعرض لها من خلال ما يلي:

1.1. صيغ التمويل التي تعتمد على تقاسم الأرباح:

واقع صيغ التمويل الإسلامية في الجزائر

توصف هذه الصيغ بأنها أساليب قائمة على الملكية ومن أهمها:

1.1.1. المشاركة: يشير التمويل بالمشاركة إلى أن المصرف يقدم حصة في إجمالي التمويل اللازم لتنفيذ عملية (صفقة أو مشروع أو برنامج)، على أن يقدم الشريك الآخر (طالب التمويل من المصرف) الحصة المكتملة، بالإضافة إلى قيام الأخير (في الغالب) بإدارة عملية المشاركة والإشراف عليها، فتكون حصته مشتملة على حصة في المال بالإضافة حصة العمل والخبرة والإدارة¹.

2.1.1. المضاربة: المضاربة شركة في الربح بمال من جانب (رب المال) وعمل من جانب آخر (المضارب)².

3.1.1. المزارعة: وهي تقدم عنصر الأرض إلى العامل الزراعي على أن يكون الإنتاج بينهما، فالمالك يقدم الأرض والبذور ويقوم الثاني بالعمل والإنتاج على أن يتفق على نسبة لكل واحد منهما³.

4.1.1. المساقاة: وهي تقدم الثروة النباتية المحددة لمالك معين إلى عامل ليقوم باستثمارها وتنميتها، ويكون له جزء معلوم من الإنتاج المتحقق⁴.

5.1.1. شركة الحيوان: وتقوم على الاشتراك في تربية الحيوانات والمواشي، يدفع أحد الطرفين الثمن كله أو بعضه، ويقوم الطرف الآخر بالإشراف والرعاية، ويقتسمان الناتج والربح بعد ذلك⁵.

2.1. صيغ التمويل التي تعتمد على العائد الثابت:

يحصل هذا النوع من صيغ التمويل عندما يتأجل الدفع ونجد فيها:

1.2.1. المراجعة: هي أن يشتري المصرف سلعة ما لحساب عميل قد طلبها بعد تحديد أوصافها مقابل ربح معين مسمى أيضا البيع لأمر الشراء⁶.

2.2.1. البيع الآجل والبيع بالتقسيط: البيع الآجل هو تسليم السلعة في الحال مع تأجيل سداد الثمن إلى وقت معلوم، سواء كان التأجيل للثمن كله أو جزء منه، فإذا تم سداد الجزء المؤجل من الثمن مرة واحدة في نهاية المدة المتفق عليها، فهو بيع آجل، وإذا تم السداد على دفعات أو أقساط، فهو بيع بالتقسيط⁷.

3.2.1. بيع الاستحلاب (التوريد): الاستحلاب هو عقد يطلب فيه طرف من البنك أن يجلب إليه شيئا موصوفا بصورة ترفع الجهالة مع الوعد بشراء ذلك الموصوف عند إحضاره، وبالثمن المتفق عليها مسبقا، فهو بيع من قبيل بيع الصفات لا ببيع الأعيان. وبيع الاستحلاب هي معاملات مستحدثة دعت إليها الحاجة في حالات تستلزم ذلك، مثل: ترتيب الشراء المستمر يوميا لتوريد لوازم المستشفيات والفنادق من الأطعمة والأغطية، والمواد المكتبية... إلخ⁸.

4.2.1. البيع التأجيلي (التمويل التأجيلي): هي عملية مزج بين البيع، وبين الإيجار، حيث تقوم على أساس أن يتقدم أحد العملاء إلى البنك الإسلامي طالبا منه خدمة الحصول على آلة من الآلات لينتفع بخدمتها الإنتاجية، ولما كان المشتري لا يستطيع الوفاء بقيمتها، أو لكون احتياجه إليها ليس احتياجا دائما، أو لكون معدل الإحلال التكنولوجي مرتفعا في هذا النوع من الآلات خلال فترة معينة مقابل ثمن معلوم يدفعه دوريا خلال مدة الانتفاع، أو إذا ما تراءى له في نهاية المدة أن يقوم بشرائها مع حساب قيمة ما دفعة من أقساط، أو مقابل لحق الانتفاع وخصمه من الثمن الإجمالي المتعين عليه دفعة للحصول على حق ملكية الآلة⁹.

5.2.1. السلم: هو عقد في الذمة مؤجل بضمن مقبوض في مجلس العقد¹⁰.

6.2.1. الاستصناع: عقد على مبيع في الذمة شرط فيه العمل على وجه مخصوص بضمن معلوم.

واقع صيغ التمويل الإسلامية في الجزائر

2. صيغ التمويل الإسلامية في بنك البركة الجزائري

المعروف أن هناك العديد من صيغ التمويل الإسلامية منها صيغ يتعامل بها بنك البركة الجزائري وأخرى لا يتعامل بها لعدة أسباب:

1.2. صيغ التمويل الإسلامية المتعامل بها في بنك البركة الجزائري:

تتمثل هذه الصيغ في:

1.1.2. السلم: بدأ بنك البركة الجزائري في استعمال صيغة السلم كأسلوب للتمويل منذ سنة 1993م.

2.1.2. الإجارة: يعتبر أسلوب التمويل بالتأجير من أقدم الأساليب التي اعتمدها بنك البركة الجزائري، ويعتبر بنك البركة الجزائري الرائد في هذا المجال كونه أول مؤسسة مارست عمليات التمويل التأجيري في الجزائر.

3.1.2. المراجعة: يحتل التمويل بالمراجعة مكانة متميزة بين صيغ التمويل المستعملة من قبل بنك البركة الجزائري حيث قام باعتمادها كأسلوب للتمويل منذ بداية نشاطه واستمر في استعماله إلى اليوم.

4.1.2. الاستصناع: عرف اعتماد عقد الاستصناع لدى بنك البركة الجزائري كأسلوب للتمويل تأخرا مقارنة مع بقية الصيغ الأخرى، حيث لم يشرع البنك في استعماله إلا في سنة 1999م. نلاحظ أن هذه الصيغ تدخل ضمن صيغ البيوع والإجازات.

2.2. صيغ التمويل الإسلامية غير المتعامل بها في بنك البركة الجزائري: والمتمثلة أساسا في الصيغ التالية:

1.2.2. المشاركة: بنك البركة لا يعتمد على المشاركة كأسلوب أساسي في تمويلاته حيث توقف تماما عن استعمالها سنة 1996 م ولم يعد لاستعمالها إلا بعد مرور أكثر من 12 سنة، وذلك سنة 2009 من خلال عملية واحدة قصيرة الأجل ولكنها لم تكن موجهة لتمويل نشاط اقتصادي، وتمت وسددت في نفس السنة بمبلغ قدر بـ 89 مليون دج، إضافة إلى أن بنك البركة الجزائري قد قام خلال هذه السنة بإطلاق عملية لمنح قروض تمويل مصغر للحرفيين الصغار والنساء الماكثات في المنازل وهذا بالشراكة مع مؤسسة مالية سويسرية، وتتم هذه العمليات عن طريق المشاركة، أما خلال الفترة (1992 م - 1996 م) التي استعمل فيها صيغة المشاركة فلم يقوم خلالها سوى بتمويل عملية واحدة طويلة الأجل في حين أن باقي المشاركات كانت في المدى القصير والمتوسط والتي غالبا ما توجه لتمويل قطاع التجارة.

2.2.2. المضاربة: على الرغم من الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه صيغة المضاربة في التنمية كونها تعتبر حالة خاصة من حالات المشاركة، ولها من الخصائص العملية ما للمشاركة من ميزات بالإضافة إلى ميزات أهم كونها تجمع بين عنصر المال والعمل، وبالرغم من أن عقد المضاربة معتمد كأحد نماذج العقود لدى بنك البركة الجزائري، إلا أن بنك البركة الجزائري لم يتوسع في استعمال صيغة المضاربة كأسلوب للتمويل، حيث اقتصرتم عمليات المضاربة لديه على 06 عمليات فقط قام بها في بداية نشاطه حولت في سنة 1992م كلها إلى مشاركات وانتهت جميعها بالمنازعات.

3.2.2. المزارعة، المغارسة والمساواة: لم يقوم بنك البركة الجزائري خلال كامل سنوات نشاطه بتقديم أي تمويل عن طريق صيغ التمويل الزراعي المتمثلة في المزارعة والمغارسة والمساواة وذلك بسبب أن قانونه الأساسي لا ينص على هذه الصيغ كأساليب للتمويل، ومن وجهة نظر البنك فذلك راجع للمخاطرة العالية التي ترتبط بالقطاع الزراعي.

تمثل الصيغ غير المتعامل بها في بنك البركة الجزائري في صيغ المشاركات. بمختلف أنواعها، وإن عدم تطبيق هذه الصيغ من طرف بنك البركة الجزائري ومن طرف أغلبية البنوك الإسلامية التي تفضل صيغ البيوع خاصة المراجعة لأمر الشراء التي

واقع صيغ التمويل الإسلامية في الجزائر

تطبق بنسب كبيرة وهذا بسبب سهولة إجراءات تنفيذها وقصر مدة تطبيقها وضمان عائدها. في حين تتجنب تطبيق صيغتي المضاربة والمشاركة اللتان كانتا الأساس الذي قامت لأجله البنوك الإسلامية وهذا يعود إلى عدة أسباب أهمها ما يلي:

✓ قلة الوعي الديني الإسلامي، إذ أن المودعين في البنوك الإسلامية يلحون على ضرورة الحصول على أرباح تساوي أو أكبر من التي يتحصل عليها المودعين في البنوك التقليدية ولا يتقبلون فكرة تحمل الخسارة ولذلك تتجنب البنوك الإسلامية ومن بينها بنك البركة الجزائري التعامل بصيغتي المضاربة والمشاركة نظرا لارتفاع المخاطرة واحتمالات الخسارة.

✓ إن تطبيق صيغتي المضاربة والمشاركة يتطلب توفر البنك على جهاز إداري ضخم ودراية وخبرة في عدة مجالات كالحاسبة والإدارة والقوانين ومختلف النشاطات الاقتصادية حتى يتمكن من دراسة الجدوى المقدمة من طرف العملاء والاستفسار عن هؤلاء.

✓ إن عائد المضاربة لا يكون معروفا إلا في النهاية ولهذا تكون نتائجه معتمدة كلياً على مصداقية العميل، فقد تحقق المضاربة ربها ويدعي العميل بأنها خسارة، ولهذا تكون المضاربة عرضة لما يسمى بالمخاطر الأخلاقية.

3. واقع صيغ التمويل الإسلامية في بنك البركة الجزائري:

نستعرض في هذا الجزء من الدراسة بعض المعطيات الاقتصادية المتعلقة بمختلف الصيغ التمويلية في بنك البركة الجزائري:

1.3. المشاركة لدى بنك البركة الجزائري:

يبين الجدول التالي تطور التمويل وفق صيغة المشاركة بينك البركة الجزائري:

الجدول رقم (01): تطور التمويل بالمشاركة حسب الأجل لدى بنك البركة الجزائري (1992م-2013):

الوحدة: دج

الأجل السنة	قصير المدى	متوسط المدى	طويل المدى	مجموع المشاركات	نسبتها إلى مجموع التمويلات (%)
1992	-	71413562,44	-	71413562,44	25,27
1993	-	65849730,28	-	65849730,28	10,36
1994	591412857,48	6156206256	-	652983920,04	40,7
1995	38193723,96	7976228,81	50000000	96169951,87	5,9
1996	212850395,46	1329726,17	25000000	239180085,50	9,4
1997	90417564	1329726	25000000	116747290	2,4
1998	549173	1329726	33256050	895031169	11,40
1999	9500	1329726	62284375	63623601	0,85
2000	9500	1329726	-	1339226	0,01
2009	890000,00	-	-	890000,00	0,14
2010	55000000,00	-	-	55000000,00	0,14
2011	40000000,00	-	-	40000000,00	0,10
2012	56000000,00	-	-	56000000,00	0,32

واقع صيغ التمويل الإسلامية في الجزائر

2013	50000000,00	-	-	50000000,00	0,31
------	-------------	---	---	-------------	------

المصدر: بنك البركة الجزائري، تقارير النشاط السنوية للسنوات من 1992م إلى 2013م.

من خلال الجدول رقم (1) يتبين لنا أن التمويل بالمشاركة قد مرّ لدى بنك البركة الجزائري بالمراحل التالية:

- الفترة من 1992 إلى 1994 م: تميزت هذه المرحلة بالاعتماد المقبول من حيث نسبة المشاركة إلى مجموع التمويلات التي منحها البنك، حيث تراوحت نسب المبالغ المخصصة للتمويل بالمشاركة ما بين 25.27% و 10.35% وأعلى نسبة كانت سنة 1994م وقدرت بـ 40.7%. غير أن ارتفاع نسبة التمويل بالمشاركة سنة 1994م يرجع إلى اعتماد التمويل القصير الأجل والذي يخصص غالبا لتمويل القطاع التجاري.
 - خلال سنة 1995م: شهدت هذه السنة اعتماد أول تمويل طويل الأجل عن طريق المشاركة، حيث خصص لذلك مبلغ 50 مليون دج والذي يعتبر أول وآخر مبلغ يخصص للمشاركات طويلة الأجل، وهو خاص بعملية واحدة تم تصفيتهما نهائيا سنة 1999م بعد منازعة مع العميل.
 - ما بعد سنة 1996م: منذ سنة 1996م توقف بنك البركة الجزائري عن التمويل بالمشاركة، والمبالغ التي تظهر في الجدول رقم (01) منذ سنة 1997م في خانتي المدى القصير والمتوسط عبارة عن مبالغ المشاركات غير مسددة والباقية في ذمة العملاء.
 - سنة 2009م: عاد استعمال صيغة المشاركة من خلال عملية واحدة قصيرة الأجل كانت موجهة لتمويل إخراج حصة تلفزيونية تمت وسددت في نفس السنة،
 - ما بعد سنة 2010م: تطبيقا لاتفاقية الشراكة مع التعاون الإسباني CIDEAL، فإنه تمّ الشروع في تمويل النساء الحرفيات في منطقة العاصمة وتم تحويل للبنك كل نشاط تمويل المؤسسات الصغيرة في إطار الشركة FIDES، وهذا ما نتج عنه تحديد عدد من التمويلات التي منحت في هذا الإطار، مع البقاء على شكلها المتمثل في المشاركة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة.
- 2.3. المراجعة لدى بنك البركة الجزائري:

يبين الجدول التالي تطور التمويل وفق صيغة المراجعة ببنك البركة الجزائري:

الجدول رقم (02): تطور التمويل بالمراجعة حسب الأجل لدى بنك البركة الجزائري (1992م-2013م):
الوحدة: مليون دج

الأجل السنة	قصير المدى	متوسط المدى	طويل المدى	مجموع المراجحات	نسبتها إلى مجموع التمويلات (%)
1992	203	-	-	203	71,81
1993	502	-	-	502	79
1994	795	-	-	795	49,5
1995	1163	-	-	1163	71,4
1996	1082	37	-	1119	44,03
1997	1345	31	-	1376	28,11
1998	775	10	-	785	10,01

واقع صيغ التمويل الإسلامية في الجزائر

1999	6042	0,331	-	6042	81
2000	5494	1727	-	7220	91,56
2001	1245	3105	-	4350	76,95
2002	1153	4898	-	6051	60,63
2003	7948	6220	-	14168	72,35
2004	2433	10370	-	12803	67,97
2005	1827	15151	-	16978	71,03
2006	1851	19865	-	21716	77,48
2007	1800	28234	-	30034	79,43
2008	2308	41048	-	43356	79,67
2009	4913	43513	-	48426	77,02
2010	27 950	2 381	-	30331	77,06
2011	24058	4203	-	28261	73,54
2012	2111	1150	-	3261	18,77
2013	1466	891	-	2357	14,56

المصدر: بنك البركة الجزائري، تقارير النشاط السنوية للسنوات من 1992م إلى 2013م.

من خلال الجدول رقم (02) يتبين لنا أن التمويل بالمراجحة كان له النصيب الأكبر من إجمالي التمويلات وذلك منذ انطلاق نشاط البنك، حيث بلغت نسبة التمويل بالمراجحة 71,81% من إجمالي التمويلات سنة 1992. بمبلغ إجمالي يقارب 203 مليون دج، ليتضاعف هذا المبلغ في السنوات الموالية، والملاحظ أن جميع المراجحات قبل سنة 1995م هي مراجحات قصيرة الأجل والتي غالبا ما تكون موجهة لتمويل قطاع التجارة، أما فيما يخص السنتين 1997 و 1998 فنلاحظ تراجع نسبة التمويل بالمراجحة بسبب أن صيغة السلم حضيت بالنسبة الكبرى من التمويلات وهو ما يبينه الجدول رقم (03). بالإضافة أننا لاحظنا بداية التعامل بالمراجحة على المدى المتوسط سنة 1996 والتي شهدت ارتفاعا ملحوظا سنة 2000. ليعود انخفاض نسبة المراجحات سنة 2012 و 2013 بسبب سيطرة صيغة السلم والتمويل التأجيري.

3.3. التمويل بصيغة السلم لدى بنك البركة الجزائري:

يبين الجدول التالي تطور التمويل وفق صيغة السلم ببنك البركة الجزائري:

الجدول رقم (03): تطور التمويل بالسلم حسب الأجل لدى بنك البركة الجزائري (1992م-2013):

الوحدة: مليون دج

الأجل السنة	قصير المدى	متوسط المدى	طويل المدى	المجموع	نسبتها إلى مجموع التمويلات (%)
1992	-	-	-	-	-
1993	3,5	-	-	3,5	0,55
1994	67,5	-	-	67,5	04,2
1995	50,5	-	-	50,5	03,1
1996	711,5	-	-	711,5	28
1997	2625	-	-	2625	53,6

مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية- (1)26

مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية- (1)26

مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية- (1)26

مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية- (1)26

مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية- (1)26

مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية- (1)26

مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية- (1)26

واقع صيغ التمويل الإسلامية في الجزائر

2009	911	1233	11	2155	3,42
2010	-	583	-	583	1,48
2011	-	81	-	81	0,21
2012	100	4	-	104	0,6
2013	100	3	-	103	0,63

المصدر: بنك البركة الجزائري، تقارير النشاط السنوية للسنوات من 1999م إلى 2013م.

ما يمكن ملاحظته من الجدول رقم (04) هو أن المبلغ الذي خصص للتمويل بالاستصناع سنة 1999م والمقدر بـ 1.45 مليون دج لم يشكل سوى نسبة ضئيلة جدا من مجموع التمويلات حيث قدر بـ 0.05% فقط، ورغم أن هذا المبلغ تضاعف عدة مرات بداية من سنة 2000م، إلا أن نسبته من مجموع التمويلات ضلت ضعيفة وهذا راجع إلى أن البنك يعتمد أكثر على صيغة الإجارة في تمويل العقارات بالنسبة للخووص.

كما أن التمويل المتوسط الأجل عن طريق الاستصناع ظل يفوق التمويلين القصير والطويل الأجل خلال جميع السنوات التي سبقت سنة 2011 وهذا راجع إلى طبيعة المشاريع الممولة والمتمثلة في مشاريع الأشغال العمومية والترقية العقارية.

5.3. التمويل التآجيري لدى بنك البركة الجزائري:

يبين الجدول التالي تطور التمويل وفق صيغة المشاركة بينك البركة الجزائري:

الجدول رقم (05): تطور التمويل بالتآجير حسب الأجل لدى بنك البركة الجزائري (1992م-2013):

الوحدة: مليون دج

الأجل السنة	قصير المدى	متوسط المدى	طويل المدى	المجموع	نسبتها إلى مجموع التمويلات (%)
1992	1,75	6,5	-	8,25	2,92
1993	25	39	-	64	10,07
1994	37,8	53	-	90,8	05,6
1995	79	240	-	319	19,6
1996	164	308	-	472	18,57
1997	256	520	-	776	15,9
1998	385	344	-	729	9,29
1999	455	526	-	981	13,14
2000	-	7,9	2,9	10,8	0,13
2001	-	72	03	75	1,33
2002	-	520	15	535	5,36
2003	-	10	22	32	0,16
2004	-	26	20	46	0,24
2005	-	109	18	127	0,53
2006	-	71	170	241	0,86
2007	-	269	235	504	01,33
2008	-	688	660	1348	2,47
2009	-	-	-	3700	5,88
2010	-	-	-	4677	11,88
2011	-	-	-	5384	14,01

واقع صيغ التمويل الإسلامية في الجزائر

2012	-	-	-	5859	33,72
2013	-	-	-	8160.3 3	50,41

المصدر: بنك البركة الجزائري، تقارير النشاط السنوية للسنوات من 1992م إلى 2013م.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (05) هو أن نسبة التمويل بالتأجير قد عرفت قبل سنة 2000م عدة تذبذبات من حيث الانخفاض والارتفاع تراوحت بين 2.92% و 19.6% من مجموع التمويلات، لكن يلاحظ بالمقابل أن هذه الفترة قد عرفت ارتفاعا مستمرا في حجم المبالغ المخصصة للتمويل بالتأجير حيث وصلت ما يفوق 981 مليون دج سنة 1999م بعد أن كانت لا تتعدى مبلغ 9 مليون دج سنة 1992م، وهذا نتيجة النجاح الذي عرفه هذا النوع من التمويل خاصة في ظل تزايد الحاجة إليه بداية من التسعينات وخاصة في قطاع الأشغال العمومية الذي كان يتطلب آليات وتجهيزات ضخمة. وفي سنة 2000 عرفت نسبة التمويل التأجيري انخفاضا شديدا بسبب أن جميع عمليات التأجير أصبحت خاضعة لكل الرسوم والضرائب بعد أن كان البنك مستفيدا من إعفاءات منها بناء على قرار "الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار"، وفي نفس السنة تم اعتماد لأول مرة التمويل التأجيري طويل الأجل، والذي وجه في مجمله لتمويل العقارات بالنسبة للخواص في مقابل التخلي عن التمويل القصير الأجل. غير أنه في سنة 2012 و 2013 نلاحظ أن نسبة التمويل التأجيري معتبرة بالنسبة لمجموع التمويلات.

الخاتمة:

بعد التحليل الذي مس جميع الصيغ التمويلية لدى بنك البركة الجزائري فإن ما يمكن استخلاصه هو: أن منطق المداينة طغى على منطق المشاركة والاستثمار لدى البنك، حيث لم يعتمد في منح تمويلاته خلال أغلب سنوات نشاطه سوى على أربع صيغ تمويلية هي المراجعة، السلم، الاستصناع والإجارة. زد على ذلك أن التمويل الطويل الأجل يكاد ينعدم لديه مقارنة بالتمويلين القصير والمتوسط الأجل اللذان يوجهان غالبا لتمويل قطاع التجارة وهو الأمر الذي يعني أن الدور المنوط بهذه الصيغ يبقى محدودا ولم يتحقق بعد. توقف بنك البركة الجزائري عن التمويل بالمشاركة بعد سنة 1996م راجع في الأساس لعدم الثقة في المتعاملين الذين لم يبدوا حسن التصرف والأمانة إذ قاموا في كثير من الأحيان بالغش في التصريحات المقدمة للبنك، ولم يلتزموا باعتماد ميزانيات دقيقة وقاموا بتحويل الإيرادات بطرق غير شرعية مما أضاع حقوق البنك، وما زاد من صعوبة التعامل نقص عدد الموظفين المختصين في المتابعة الميدانية والدراسات التقنية والاقتصادية لجدوى المشاريع. بعد تحليلنا للتمويل بالمراجعة توصلنا إلى أن بنك البركة الجزائري يعتمد على المراجعة كأسلوب أساسي في تمويلاته على حساب الصيغ الأخرى كالمشاركة والمضاربة وذلك تفاديا للمخاطر التي يسببها استعمال هذه الصيغ وهذا سعيا لتحقيق أرباح مضمونة بأني التكاليف والمخاطر.

بالنسبة لصيغة الاستصناع فبنك البركة الجزائري قد أهمل هذه الصيغة حيث لم يدخلها حيز التطبيق طيلة سبع سنوات، كما أنه لم يخصص لها المبالغ الكافية لها منذ اعتمادها سنة 1999م، رغم إمكانية تطورها إذا ما استغلت في قطاع الأشغال العمومية والتنمية العقارية في الجزائر الذي يعتبر الشغل الشاغل للدولة.

واقع صيغ التمويل الإسلامية في الجزائر

بالرغم من أن بنك البركة الجزائري يعتمد على التأجير كأسلوب أساسي في تمويلاته منذ بداية نشاطه، إلا أن انخفاض نسبته إلى إجمالي التمويلات مقارنة بالمراجعة والسلم واقتصار التمويل الطويل الأجل على العقارات بالنسبة للخواص فقط، لا يجعل التمويل التأجيري يساهم في دعم البنك بالصفة المنوطة به.

الهوامش

¹ الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، دار أبوللو للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996، ص 157.

² رفع عبد الرحمن النجدي، المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2010، ص 184.

³ محمد محمود المكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة وأساليب السيطرة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، ص 51.

⁴ المرجع السابق، ص 51.

⁵ المرجع السابق، ص 52.

⁶ عطية فياض، التطبيقات المصرفية لبيع المراجعة في ضوء الفقه الإسلامي، دار النشر للجامعات، الطبعة الأولى، مصر، 1999، ص 13.

⁷ عادل عبد الفضيل، البيع بالتقسيط في الاقتصاد الإسلامي (دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008، ص 09.

⁸ محمد محمود المكاوي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

⁹ محسن أحمد الخضير، البنوك الإسلامية، إيتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 1990، ص 142.

¹⁰ عادل عبد الفضلي عيد، الاحتياط ضد مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية (دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2011، ص 259.